حدود العلاقة بين الثقافة السياسية والتحولات السياسية
دراسة نقدية

أ. عاطف سعداوي(*)

أ.د. محمود أبو العينين(**) د. محمود زكريا(***)

• **مُلخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الثقافة السياسية والتحولات الديمقراطية، مع التركيز على الإجابة عن سبب نجاح التحولات السياسية في بعض الدول وفشلها في أخرى. وتناقش الدراسة الفرضية القائلة بوجود شروط ثقافية واقتصادية واجتماعية مسبقة للتحولات السياسية، والتي تُستخدم غالبًا لتبرير وإعاقة أي تحولات سياسية في العالم العربي والإسلامي، بحجة وجود سمات ثابتة في الثقافة السياسية تعيق التحديث.

تعتمد الدراسة على أعمال كل من جبرائيل ألموند وسيدني فيربا، اللذين ربطا بين الثقافة السياسية "المشارِكة" واستقرار الديمقراطية، وروبرت بوتنام الذي أكد على دور "رأس المال الاجتماعي". كما تنتقد النظريات الحتمية الثقافية، مثل تحليل لوشيان باي للثقافة الآسيوية، التي تُعتبر غير متوافقة مع القيم الديمقراطية. وتخلص الدراسة إلى أن الثقافة السياسية ليست عاملًا حتميًا، بل متغيرًا ديناميكيًا يتفاعل مع السياقات السياسية والاقتصادية لانتاج تحولات سياسية معينة بل قد تكون توجهات الثقافة السياسية أكثر تأثرا بطبيعة التحولات السياسية من تأثيرها عليها.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية، التحول السياسي، رأسمال الاجتماعي، المجتمع المدني

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

(***) أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

The Relationship between Political Culture and Political Transformations: A Critical Study

Atef Saadawi

Prof. Dr. Mahmoud Abou Alainien Dr. Mahmoud Zakaria

- **Abstract**

This study critically examines the relationship between political culture and democratic transitions, addressing why some countries succeed in democratization while others fail. It challenges theories that posit cultural, economic, and social prerequisites for democracy, particularly those used to explain the "democratic deficit" in Arab and Islamic societies by invoking static cultural traits allegedly hostile to modernity. The study reviews foundational works by Gabriel Almond and Sidney Verba, who linked "participant" political cultures to stable democracies, and Robert Putnam's emphasis on social capital in Italy. It critiques deterministic cultural frameworks, such as Lucian Pye's view of Asian political culture as inherently incompatible with liberal democracy due to collectivist values. The conclusion asserts that political culture is a dynamic variable, not a deterministic barrier. Democratic transitions can emerge through elite pacts and institutional reforms, even in the absence of "ideal" cultural conditions. Thus, cultural essentialism is inadequate; structural and political factors play a pivotal role in shaping democratic outcomes.

Keywords: Political culture, political transformation, social capital, civil society

- **مقدمة:**

تحاول هذه الدراسة الإجابة على هذا السؤال المحوري: لماذا تنجح التحولات السياسية بما فيها التحول نحو الديمقراطية في بعض البلدان وتفشل في بلدان أخرى؟ بمعنى أخر: هل هناك شروطا موضوعية كامنة تتطور تحتها وفي ظلها التحولات السياسية؟ ماهي العوامل والأسباب التي تجعل عملية التحول الديمقراطي أكثر انتشاراً في بلدان وأقاليم معينة، وأقل انتشاراً في بلدان وأقاليم أخرى؟ وقد دفعت محاولات الإجابة على هذا التساؤلات الجوهرية كثيرون من علماء الاجتماع والسياسة في الغرب إلى افتراض وجود علاقة سببية بين مجموعة من العوامل والمتطلبات وبين الديمقراطية، وتراوحت هذه العوامل والمتغيرات التفسيرية ما بين عوامل ومتغيرات ثقافية كالثقافة السياسية وعوامل ومتغيرات اقتصادية كمستوى الرفاه الاقتصادي ومستوى التنمية الاقتصادية وعوامل اجتماعية كرأس المال الاجتماعي وحجم الطبقة الوسطى ومستوى لتعليم...الخ، ولعبت هذه العوامل عند أصحابها دروا تفسيريا لعملية التحولات السياسية في تجارب كلاسيكية معينة، فوفقا لهؤلاء يمكن النظر إلى مدى وجود الديمقراطية من عدمه أو مدى نجاحها او فشلها في مجتمع ما كمتغير تابع يتأثر أو يتوقف سلوكه على متغيرات أخرى مستقلة يؤثر كل منها بشكل مختلف على مدى وجود أو سلوك المتغير التابع وللإجابة على هذه الأسئلة سنقوم في هذه الدراسة باستعراض النظريات وأهم الكتابات التي تؤكد على أن هناك متطلبات ثقافية واقتصادية واجتماعية مسبقة للديمقراطية، وبالتالي فإن البيئة العربية والافريقية تعد الأكثر تمثيلا لأزمات فرضية العوائق الثقافية للديموقراطية، وعليه فإن هناك استعصاء حقيقيا تواجهه شعوب هذه الدول امام في قدرتها على دخول عصر الديمقراطية وتكييف ثقافاتها ايجابيا مع نظم الحداثة نظرا لأن هناك صفات ثابتة او متأصلة في العقل الجمعي تحول دون ذلك، ثم تحاول الدراسة دحض هذه النظريات

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على اقتراب الثقافة السياسية، الذي يعد أحد أهم الاقترابات في حقل السياسة المقارنة، حيث يعتبره غالبية الباحثين مدخلا رئيسيا في فهم وتحليل أبعاد

التحولات السياسية في دولة ما. حيث يرى أنصار هذا الاقتراب أن نوعية ومدى التحول السياسي في دولة ما يرتبط بنوع وتوجهات الثقافة السياسية السائدة فيه، كما يرى اتجاه في هذه الاقتراب أن توجهات الثقافة السياسية أيضا يمكن أن تتأثرا أو حتى تتغير بطبيعة التحولات السياسية التي سادت بلد ما

المطلب الأول: اقتراب الثقافة السياسية في تفسير التحولات الديمقراطية

مثلت الثقافة السياسية بالنسبة لمنظري التحديث، متغيراً تفسيرياً مركزياً لمولد العملية الديمقراطية أو صيرورتها، فمنذ أن دخل مصطلح الثقافة السياسية إلى ساحة أدبيات علم الاجتماع السياسي في أواسط القرن العشرين أجريت العديد من الدراسات الأكاديمية والميدانية وأبحاث المسوح التي أكدت وجود ارتباطات إحصائية قوية بين نوعية الثقافة السياسية السائدة وبين الالتزام بقيم الديمقراطية والمشاركة والتسامح والاعتدال. وكان عالم السياسة الأمريكي "جبرائيل ألموند" من أوائل من ادخلوا هذا المفهوم إلى حقل الدراسات السياسية، وذلك في مقال نشره في عام 1956 بعنوان "أنظمة سياسية مقارنة"1، ومنذ ذلك الوقت فرضت الثقافة السياسية نفسها باعتبارها أداة جوهرية لتحليل قضايا معقدة مثل النظام السياسي، والهوية الجماعية، والبيئة السياسية، وتوجهات المجتمعات والأفراد. وفي عام 1963 نشر جبرائيل ألموند بالاشتراك مع عالم أمريكي أخر هو سيدني فيربا كتابا ذاع صيته فيما بعد بعنوان "الثقافة السياسية: الاتجاهات السياسية والديمقراطية في خمس دول" تطرقا فيه إلى نقطة محددة وهي تأثير الثقافة السياسية على الاستقرار السياسي، وتحديدا العلاقة بين الثقافة السياسية من جهة وبين الديمقراطية من جهة ثانية، واستند الكتاب على عمليات مسح أجريت خلال عامي 1959 . 1960 في الولايات المتحدة وبريطانيا، وألمانيا الغربية، وايطاليا والمكسيك. وكان الغرض من عمليات المسح تلك هو تعريف الثقافة السياسية التي كانت تعيش وتتطور فيها الديمقراطية الليبرالية، ويرى الكاتبان أن توجهات الأفراد تجاه

1- Gabriel A. Almond. "Comparative Political Systems, *Journal of Politics,* 1956, *vol* 18: 391-409.

النظام السياسي تتحدد من خلال ثلاثة أبعاد هى الإدراك ويعنى مدى معرفة الأفراد لنظامهم السياسي والبنى التى يحتويها والأدوار السياسية في جانبي المدخلات والمخرجات ، والمشاعر وتعنى الأحاسيس التى يحملها الفرد تجاه النظام السياسي والسلطات والسياسات العامة ، وأخيرا التقييم ويعنى الأحكام والآراء التى يحملها الأفراد تجاه النظام السياسي والأدوار السياسية المختلفة وتقييمهم لأداء النظام السياسي بصفة عامة1، ويمكن تحديد وقياس الثقافة السياسية لأي مجتمع من المجتمعات من خلال معرفة مدى إدراك وشعور وتقييم الأفراد لأربعة جوانب أساسية من الحياة السياسية وهى : النظام ككل (الحجم ، الموقع ، الشكل الدستوري...الخ) وجانب المدخلات (الأفراد والجماعات، والبنى والعمليات السياسية التي يتم من خلالها تقديم المطالب المختلفة إلى السلطات السياسية لتحويلها إلى قرارات ملزمة) ،وجانب المخرجات (كيفية وضع وتنفيذ السياسات العامة في المجتمع وماهى البنى التى تقوم بهذه العملية)، وأخيرا دور الفرد ذاته (ما هو الدور الذى يلعبه الفرد في الحياة السياسية ؟ ومدى معرفته لحقوقه وواجباته وقدراته السياسية وكيفية المشاركة في الحياة السياسية ، وأى المعايير يستخدم لتكوين آرائه حول النظام السياسي وتقييمه لجوانبه المختلفة)[2]، ويرى الكاتبان أنه من خلال معرفة كيفية توزيع هذه الأبعاد الثلاثة (الإدراك والشعور والتقييم) يمكن الخروج بثلاثة نماذج مثالية لتحديد مستوى نضوج الثقافة السياسية للفرد او للجماعة:

النموذج الرعوي أو الأبرشي (parochial) ، والنموذج التابع (subject) ، والنموذج المشارك (participant) ، أما النموذج الرعوي والذي تتسم به المجتمعات التقليدية، فيجهل أصحابه مضمون القضايا السياسية المطروحة، ويعانون بالتالي من نقص بالمشاركة في الحياة السياسية، ويصدق هذا على القبائل المعزولة والتي لا يتأثر وجودها وبقاؤها بالقرارت الوطنية التي تتخذها الحكومة المركزية، أما النموذج الثاني (التابع) فيتسم اصحابه بمعرفة عامة بالحياة السياسية لكن دون ان

1- Gabriel A. Almond and Sidny Verba. The Civic Culture: political attitudes and democracy in five nations. (Princeton: Princeton UP, 1963). P. 14

2- Ibid, pp 15-18

تكون لديهم الرغبة بالمشاركة فيها، فالمواطنين في هذا النموذج ينظرون الى أنفسهم على انهم غير مشاركين في العملية السياسية، وإنما تابعين ورعايا للحكومة، كما هو الحال بالنسبة للشعوب التي تعيش تحت نظام ديكتاتوري، أما بالنسبة لأصحاب النموذج الثالث (المشارك) فإن ثقافة هؤلاء السياسية تتسم بالمعرفة العميقة بالحياة السياسية وبالمشاركة الفاعلة فيها في آن، حيث يؤمن المواطنون بأنهم قادرون على المساهمة في النظام وأنهم أيضاً متأثرون به[1].

وفي نظر ألموند وفيربا فإن كل صنف من الثقافة السياسية يقابله نوع من البنية السياسية، أي نظام حكم خاص به، فالثقافة الرعوية تكون في نظام غير ممركز تماما، فيه لامركزية واسعة وظاهرة. والثقافة التابعة تتواجد في نظام ممركز سلطوي، بينما تتواجد ثقافة المشاركة في نظام ديمقراطي. ويرى كلاهما أن التطابق بين الثقافة السياسية وبنية النظام السياسي شرطا ضروريا لاستقرار النظام السياسي وعمله

ويرى الكاتبان أن هذه الأنماط أو النماذج هى نماذج نظرية أو مثالية ، وأنه لا يوجد مجتمع من المجتمعات تسيطر عليه إحدى هذه الثقافات بالكامل ، ولكن توجد أنماط أو مزيجا من الثقافات الثلاث في كل المجتمعات البشرية ولكن يمكن تحديد الثقافة السياسية لأي مجتمع من المجتمعات من خلال قياس توزيع هذه الأنماط في هذا المجتمع وأيهما المسيطر أو الغالب، بعبارة أخرى ، فإن الثقافة السياسية لأي مجتمع من المجتمعات تحددها السيطرة النسبية لأي من هذه الأنماط مع الاعتراف بوجود أفراد أو جماعات داخل نفس المجتمع يحملون أحد النمطين الآخرين أي وجود ثقافات سياسية فرعية إلى جانب الثقافة السياسية السائدة، ويخلص ألموند وفيربا إلى أن نمط الثقافة السياسية الذي تغلب عليه المشاركة هو النمط المعزز لبناء الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات ، وأن الدول التى تقدمت في مجال بناء الديمقراطية ، هى دول تمتاز بسيطرة وانتشار الثقافة السياسية المشاركة. انطلاقا من ذلك انتهيا إلى أن بريطانيا وأمريكا تحققان مزيجا جيداً ومتوازنا من نمط ثقافة سياسية تسوده ثقافة

1 - Ibid, pp 20-22

المشاركة، أو مما يسمونه "الثقافة المدنية المثالية" بما يجعل النظام السياسي القائم بالبلدين ملائما للديمقراطية[1]

بمعني أخر، إن الفكرة الجوهرية في كتاب الموند وفيربا هي أن الديمقراطية أثبتت بأنها أكثر استقراراً في المجتمعات التي تزوّد فيها الثقافات المحدودة والخاضعة بثقل مضاد من حيث الجوهر للثقافة المشاركة. وهذا الخليط يطلق عليه (الثقافة المدنية . civic culture). في هذا التركيب المثالي، يكون المواطنون فاعلين بدرجة كافية في السياسية للتعبير عن خياراتهم المفضّلة لحكامهم ولكنهم ليسوا ضالعين في رفض قبول القرارات التي لا يتفقون معها، في دراسة الموند وفيربا تقترب بريطانيا والى حد أقل الولايات المتحدة من هذه الفكرة المثالية، في هذين البلدين يشعر المواطنون بأنهم قادرون على التأثير في الحكومة ولكن غالباً ما يختاروا عدم فعل ذلك، وهذا ما يعطي الحكومة فسحة من المرونة.

أعطى الكتاب المعنون دفعة كبيرة لموضوع اثر الثقافة السياسية –ممثلة بالمعتقدات، والقيم، والاتجاهات، والتصورات المثالية، والمشاعر والأحاسيس، والتقييمات السائدة للنظام السياسي ولدور الفرد في ذلك النظام– على الطريقة التي يسلك بها الناس في المجال السياسي (عندما يناقشون الموضوعات المختلف حولها، أو يشاركون في الانتخابات، أو يتولون السلطة، أو غير ذلك)، واقتفى الكثير من العلماء خطى الموند وفيربا في دراستهم للظواهر السياسية بشكل عام والديمقراطية بشكل خاص، ومنذ نشر كتابهما لم يوجد تقريبا عالم إجتماع ينكر أهمية الثقافة السياسية في تحقيق الديمقراطية، واتفق معظم الباحثين على أن الثقافة السياسية هي تلك القيم التي تعزز أو تضعف، تدعم آو تقوض، منظومة معينة من المؤسسات السياسية أو توزيع معين لأنماط التوجهات السياسية والسلوك تجاه النظام السياسي ومركباته المتعددة، والسلوك تجاه دور الذات الإنسانية (الفرد، المواطن) في هذا النظام[2]

1 - Ibid, pp 23

2 – عزمي بشارة ، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007) ص87

لم يكن ألموند أو فيربا أول من افترض علاقة سببية بين طبائع الناس وثقافتهم من جهة وسلوكهم السياسي من جهة أخرى، فدراستهما تتموضع، باعتراف ألموند نفسه، وسط تقليد يمتد من أفلاطون وأرسطو حتى مونتسكيو وتوكفيل في تعليق أهمية على عناصر ثقافية وأمزجة وعوامل أخرى متعلقة بشخصية الأفراد والأمم1، لكن وإن كان أرسطو وتوكفيل ومنتسكيو يمثلون تقليدا يأخذ في الاعتبار العلاقة بين طبائع الناس ونوع نظام الحكم بل ويستدلون على نوع نظام الحكم من نوع طبائع الناس إلا أنهم في الواقع يقدمون وصفا يكاد يكون انطباعيا لطبائع الناس وعلاقة ذلك بطبيعة النظام الاجتماعي السائد، وبالتالي كان كل منهم يعبر عن انطباعاته الشخصية وليس عن نظرية علمية مفترضة يمكن فحصها وقياسها، أما ألموند وفيربا فقد كان أهم ما ميز دراستهما هو تجريبها أدوات البحث الكمي والإحصائي، التي كانت جديدة آنذاك، في جمع ووصف وتحليل مواقف من قيم وقضايا ومسائل اعتبرها المؤلفان هامة في تطوير ثقافة مدنية تساعد على ثبات النظام الديمقراطي

بوتنام والتركيز على الثقافات الفرعية

لقد تطور بحث مسألة الثقافة السياسية وتأثيرها تدريجيا، وبدلاً من ضرورة السعي إلى التعامل مع الثقافة السياسية الوطنية كوحدة واحدة فقد ازداد اهتمام علماء الاجتماع بمختلف الثقافات الثانوية السياسية الموجودة في كنف المجتمع، نظراً لأن الأمم المعاصرة تشهد تعددية في نماذج القيم التي توجه المواقف والسلوكيات السياسية، وكان ابرز من ركز على موضوع الثقافات الفرعية هو عالم السياسة الأمريكي "روبرت بوتنام" الذي طور في عام 1993 مقاربة ألموند وفيربا2 مستعملاً إيطاليا كمثال له، موضحا كيف تعزز الثقافة السياسية الداعمة بصورة مباشرة أداء وأيضاً استقرار أي نظام سياسي.

1 - Gabriel A. Almond, intellectual history of the civic culture concept, in Gabriel A. Almond and Sidny Verba,eds., the civic culture revisited (Newbury Park,CA:Sage Publications,1989) p 18

2 - Robert D. Putnam, Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy,(New Jersy: Princeton University Press, 1993)

في العمل الأصلي لكل من الموند وفيربا، صوّر الأخيران ايطاليا على أنها بلد يشعر سكانه بأنهم غير مضطلعين بالسياسة ومعزولين عنها. لقد عاد بوتنام الى هذا الموضوع ولكنه أولى اهتماماً أكبر للتباين داخل ايطاليا، وشرح كيف أن الثقافات السياسية المتباينة في البلاد أثّرت في نشاطية عشرين حكومة اقليمية كانت قد أقامتها ايطاليا في السبعينيات. وعلى اية حال، فإن العشرين حكومة المتشابهة في تركيبتها وسلطاتها الرسمية اختلفت بدرجة متعاظمة من حيث الاداء. البعض منها (مثل إيميليا روماغانا في الشمال) أثبتت بأنها مستقرة وفاعلة، وقادرة على صناعة وتطبيق السياسات الابداعية. أما البعض الآخر (مثل كالابريا في الجنوب) فقد حققت القليل. والسؤال: مالذي يفسّر هذه الاختلافات[1]؟

لقد عثر بوتنام على جوابه في الثقافة السياسية، إذ يعتقد بان الأقاليم الأكثر نجاحاً لديها ثقافة سياسية ايجابية، أي ثقافة ثقة وتعاون والتي تنتج مستوى عالياً مما أصطلح عليه بـ (الرأسمال الاجتماعي . social capital). في المقابل، فقد لوحظ بأن الحكومات الاقل فاعلية موجودة في المناطق التي تفتقر لأية ثقافة تعاون ومساواة. في ظروف كهذه، فإن بإمكان الحكومات تحقيق القليل من مخزون الرأسمالي الاجتماعي، الذي هو في الاصل محدود، سيتضاءل بصورة أكبر.والرأسمال الاجتماعي يعرّف على أنه ثقافة الثقة والتعاون التي تجعل العمل الجماعي ممكناً ومؤثراً. وكما يقول بوتنام (إنها قدرة المجتمع على تطوير الأنا إلى نحن. إن الثقافة السياسية ذات رصيد من الرأسمال الاجتماعي يمكّن المجتمع من بناء المؤسسات السياسية بقدرة حقيقية لحل المشاكل الجماعية. وحيث تكون الثقافة السياسية شحيحة، فإن حتى الحكومة المنتخبة سينظر اليها على أنها تهديد للمصالح الفردية)[2].

ولكن السؤال: من أين يأتي الرأسمال الاجتماعي ذاته؟ وتماماً كما الحال بالنسبة لكل من ألموند وفيربا قبل ذلك، فإن جواب بوتنام هو تاريخي. إنه يرجع، بصورة

1 - ibid, p 21
2 Ibid, pp 25-27

خلافية الى حد ما، التوزيع غير العادل للرأسمال الاجتماعي في ايطاليا الحديثة الى الأحداث العميقة في تاريخ كل إقليم. إن الحكومات الاكثر فاعلية في الشمال تستند على تقليد الحكم الذاتي الجماعي الذي يرجع الى القرن الثاني عشر الميلادي. أما الادارات الأقل نجاحاً في الجنوب فهي مثقلة بتاريخ طويل من الحكم الإقطاعي، الأجنبي، البيروقراطي، والتسلطي. وعليه، فإن تحليل بوتنام للثقافة السياسية يصبح الجهاز الذي من خلاله يفرض الماضي تأثيره على الحاضر. ولكن تأثير الثقافة السياسية على الحكومة يسري في كلي الاتجاهين. فالثقافة المدنية تساهم في استقرار وفعالية الديمقراطية، ولكن الديمقراطية التي تقدّم . حرفياً . الصالح تخلق مواقف داعمة وستعزز النظام السياسي في المستقبل.

تمت في كتابات أخرى أيضا مناقشة بنية الثقافة السياسية واتجاهاتها على ضوء علاقتها بعملية التطور والتنمية السياسية،حيث تنظر الكثير من الادبيات للثقافة السياسية على أنها عنصر مهم في تقرير درجة الاستجابة لهذه العملية وفي تأمين القدرات والمتطلبات اللازمة لتطوير النظام السياسي، وحيث أن الثقافات السياسية تتباين وتختلف فإن التنمية السياسية تصبح عملية ذات مستويات متباينة ومختلفة ايضا

وفي نظر آخرين مثل "لوشيان باي" بدت الثقافة السياسة مهمة من زاوية النظر إليها كمزود للأفراد بالآليات اللازمة لإنتاج وترشيد السلوك السياسي المؤثر، إضافة إلى أنها تقدم للمجموع نظاما من القيم والصيغ العقلانية التي تضمن التماسك الداخلي للبنى والمؤسسات والمنظمات التي يعمل في إطارها الأفراد، ويؤكد "باي" على أننا ندرس الثقافة السياسية لأننا نفترض أنها تعيننا على فهم طريقة الناس في صنع الاختيارات التي يباشرونها في دنيا السياسة، وكذلك تعيننا على فهم الكيفية التي تعمل بها الأنظمة السياسية المختلفة. مؤكدا أن التركيز يجب ألا يكون على المؤسسات السياسية وطريقة أدائها في العمل، فحسب، وإنما على القيم والمعتقدات التي لدى الناس والتي تقودهم إلى إيجاد تنظيمات سياسية محددة، وأوامر سياسية. إن مفهوم الثقافة هو مفهوم على جانب كبير من الأهمية لأنه يشير إلى أن معتقدات وقيم الناس ترتبط بالجماعات التي ينتمون إليها، وأنها ليست شيئاً يلمع ضوءه في رؤوسهم على نحو مفاجئ وغير متوقع

[1]، بل يصل لوشيان باي في دراسة أخرى عن الثقافة الأسيوية الى التأكيد على الحتمية السببية للثقافة السياسية في التحول الديمقراطي، مؤكدا أن الثقافة السياسية تحدد مسبقا بشكل أو بأخر البنى السياسية والسلوك السياسي على حد سواء، وتجلى هذا النموذج الحتمي في تأكيده على أن عناصر الثقافة السياسية "متينة وعصية على التغيير مع الوقت ومستمرة بشكل ملفت"، وأن هذا مرده الى تجذر الثقافة السياسية في التاريخ المميز للأمم وفي شخصيات الأفراد، وأن هذه الأخيرة تتشكل أصلا من تجارب قوية للمشاركة الاجتماعية المبكرة في بداية النمو والطفولة، وان الثقافة السياسية هي في الأساس سابقة سببيا للديمقراطية الليبرالية، وأن التغيرات الثقافية حاسمة في تقرير مسار التطور، مشككا في إمكانية حدوث تغيرات ثورية قصيرة المدى لمميزات الثقافة السياسية الجوهرية لا سيما جانب القيم، ومن ثم يعتبر "باي" أن هناك إمكانيات محدودة للوصول إلى ديمقراطية ليبرالية في أسيا، لأنه يعتقد بالتحديد أن الثقافات السياسية في اسيا تفتقد بشكل أو بأخر قيما وتوجهات من قبيل الفردية والشك في السلطة وانتقادها، فالشخصية الأسيوية تميل في نظره إلى التأكيد على الولاء الجماعي على حساب الحرية والاحتياجات الفردية، وإلى استحسان علاقات السلطة الابوية التي تستجيب لرغبات سيكلوجية عميقة من أجل الأمان والاستقلال وهو ما يقود لشخصنة السلطة، كما تميل تلك الشخصية إلى تجنب العلاقات المعادية وتفضيل النظام على الصراع والسكوت عن انتقاد السلطة وتجاهل القيود المؤسساتية على ممارسة النفوذ والخوف من الخروج على الإجماع وإفساد وحدة المجتمع، ومن ثم يرى "باي" إن أقصى انفتاح سياسي يمكن أن تصل إليه اسيا يمكن أن يتمثل في "نوع من المشاركة الشعبية المحدودة في الحياة العامة متمازجة مع كثير مما يعتبره الغربيون فاشستيا"[2].

1, Lucian. W. Pye. 'Introduction: Political Culture and Political Development.' In. Lucian W. Pye and Sydney Verba (eds.) Political Culture and Political Development (Princeton: Princeton University press, 1965) p.7

2 - Lucian W. Pye: Asian Power and Politics: The Cultural Dimensions of Authority (Cambridge, Massachusettes and London : The Belknap Press of Harvard University, 1985) pp 315-317

نفس هذا النموذج الحتمي تبناه كل من جون بوت وميشيل سيليسجسون في دراستهما للثقافة السياسية في أمريكا للاتينية، حيث ذهبا إلى أن "التأويلات الثقافية للعمل السياسي في أمريكا اللاتينية تبدوا واضحة تماما في حتمية النظر إلى التراث الثقافي الفاشستي والهرمي والفردي باعتباره يقلص بدرجة عالية احتمالات قيام ديمقراطية ليبرالية"[1]

وتكتسب الثقافة السياسية أهميتها عند أخرين من حقيقة قدرتها على التأثير في عمليات حشد وتعبئة القطاعات الاجتماعية، لا سيما عندما يكون الهدف إضعاف أو كسر الجوانب القديمة من البنى وأنماط الالتزام الاجتماعي الاقتصادي والنفسي،وذلك لاستبدالها ببنى وأنماط جدبدة من التنظيم والسلوك الاجتماعي تكون أكثر استجابة لمصالحهم وتعبيرا عن تطلعاتهم المتجددة، وإضافة الى تأثير الثقافة السياسية على عملية الحشد والتعبئة والتي تسهل الاتصال بين الحاكم والمحكوم فهي تؤثر ايضا على عمليات نشر الوعي السياسي وعلى توسيع المشاركة وإرساء قواعد لقيم ووجهات نظر جديدة لدى الجمهور، وعلى تعزيز نوعية الحياة السياسية وعلى إمكانية توليد الضغوط وإدارتها من أجل الإصلاح[2]

وبعد فترة وجيزة من التراجع عادت نظريات الثقافة السياسية لتتجلى عند جيل جديد من الباحثين الذين أكدوا على أهمية الثقافة السياسية كمتغير مهم ومستقل عن المتغيرات الأخرى في التحليل السياسي، واعتبر بعضهم الثقافة السياسية أداة جوهرية لتحليل قضايا معقدة مثل النظام السياسي والهوية الجماعية والبيئة السياسية وتوجهات المجتمعات والأفراد[3]، فيما أكد أخرون بشكل خاص على أهمية الثقافة السياسية في

1 -Mitchell Seligson and John Booth, eds., Political Participation in Latin America: Volume 1, Citizen and State, (New York: Holmes and Meier, 1978) pp 5-7

2- Karl W. Deutsch."Social Mobilization and Political Development. American Political Science Review September 1961, p 65

3 -باسم الزبيدي، الثقافة السياسية الفلسطينية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية: 2003) ص 11

فهم كيف ومتى تصبح الأنظمة السياسية أكثر قربا أو بعد عن الديمقراطية، ففي سياق تشديده على أهمية الثقافة السياسية يصل "لاري دايموند" إلى حد القول بأن تحول نظام سياسي ما نحو الديمقراطية لا يتوقف على الممارسة الديمقراطية ذاتها أو على التخطيط المؤسسي، وإنما أيضا على الثقافة السياسية المحيطة بكل ذلك، مؤكدا أن الديمقراطية تتطلب من المواطنين مجموعة خاصة من القيم والتوجهات السياسية كالاعتدال والتسامح واللطف والفعالية والمعرفة والمشاركة، وان الاعتقادات بشرعية النظام والقدرات على فهمها تعتبر دائما عنصرا حاسما في تغيير النظام ولها تأثيرها على استمرارية الديمقراطية أو انهيارها، وأن تغير الثقافة السياسية يعد عاملا متغيرا أساسيا في تقرير متى وكيف يتجه نظام سياسي للاقتراب أو الابتعاد أكثر عن المثال المتكامل للديمقراطية[1]

ويبلغ منهج الثقافة السياسية ذروة إشكالياته عند تطبيقه في النطاق العربي–الإسلامي، حيث تمتلأ الساحة الأكاديمية بالعديد من الدراسات الكبرى التي تتعرض لموضوع الثقافة السياسية العربية وترى أنها المسؤولة عن عرقلة التحول إلى الديمقراطية نظرا لضعف وهشاشة القيم الديمقراطية فى بنية الثقافة السياسية العربية، حيث تبدوا شعوب العالم العربي والإسلامي وفقا لهذا الاتجاه على أنها شعوب ما تزال إما متخلفة عن الحداثة أو معادية للحداثة بكل ما تحمله من قيم الحرية والديمقراطية والتسامح، ويحاول "هدسون" معالجة هذه القضية عن طريق تقسيم الدراسات التي تستعمل منهج الثقافة السياسية في تناول السياسة العربية إلى فئتين: الفئة الأولى هي التبسيطيين (Reductionists) ، والفئة الثانية هي التجريبيين (Essentialists)، أما التبسيطيين وهم من يشكل المستشرقون أقدم مجموعاتهم وأكثرهم تأثيرا فهم يقومون بالأساس في أعمالهم واستنتاجاتهم على التعميمات الواسعة والكثير من التفكير الجامد في قوالب مسبقة[2]، وهناك في هذه الفئة من تدخل الأهداف السياسية في تفسير مواقفه أكثر من

1 - Larry diamond ,political culture and democracy in developing countries (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1994) p.7

2 - Michael C. Hudson, the political culture approach to arab democratization the case for bringing it back in carefully, In, Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble,ed, Political Liberalization and Democratization in the

الاعتبارات الاكاديمية، فالرسالة التي يسعى إلى إيصالها مثلا برنارد لويس حين يقول إن صدام القوى الغربية مع المسلمين والعرب هو صدام حضارات وليس خلافا سياسيا حقيقيا[1]، فهي بالتأكيد أن الشعوب العربية والمسملة غير جديرة بالاهتمامات السياسية، وأنه حتى لو تم التعاطي مع مظالمهم السياسية فإنهم سيبقون على عدائهم للغرب وما يحمله من حداثة[2]، وهو تقريبا نفس ما يصل إليه "هنتجتون" في أطروحته عن صدام الحضارات حيث يتضح من قراءة مقالته الأولى "صدام الحضارات" عدم حماسه ومناهضته لفكرة التنوع الثقافى، حيث يؤكد على أن الصراع المستعر بين الحضارات هو سمة العصر، ولا يتحمس للأفكار أو الأطروحات التى تشدد على أهمية تقارب أو تفاعل أو لقاء الثقافات لأنه يراها من المسائل الصعبة جداً[3]، وعندما طور مقالته هذه فى كتاب تضمنها وتضمن ردود الفعل عليها، تراجع قليلاً عن هذه الأفكار، وحاول فيه أن يشير إلى فرضية قيام حضارة عالمية واحدة مستندة إلى التقارب الثقافى بين حضارات متمايزة فى قيمتها وتوجهاتها وممارساتها، إلا أنه ابقى على قناعته التى تشدد على أفضلية الحضارة الغربية التى تشكل الولايات المتحدة محورها، ودعا حكومة تلك الأخيرة إلى "انتهاج سياسة تحمى وتعزز المصالح والقيم والثقافة للحضارة الفريدة والغالية التى تشارك دول الغرب فيها[4]، وهو تقريبا نفس ما إنتهي إليه فرنسيس فوكوياما وإن كان قد تناول الأمر من جهة الصراع الذي دام أكثر من خمسة وسبعين عاماً بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وفكرة الرأسمالية المتحررة من أي قيد والذي

Arab World, vol. 1: Theoretical Perspectives (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995), pp. 65- 69

1 - Bernard Lewis, the roots of muslim rage, Atlantic Magazine, Spetember 1990, http://www.theatlantic.com/magazine/archive/1990/09/the-roots-of-muslim-rage/4643/

2- عبد الوهاب الأفندي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في: سمير المقدسي وإبراهيم البدوي، محرران (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011) ص 46

3 -Samuel.P Huntington, The Clash of Civilizations, Foreign Affairs, Summer 1993

4- صمويل هنتجتون ،صدام الحضارات ،ترجمة طلعت الشايب (القاهرة:إصدارات سطور، الطبعة الثانية، 1999) ص ص 515-519

انتهي بفوز الرأسمالية ، وخلص إلى أن علي العالم أن يتقبل النظام الجديد بكل ما فيه من حرية وديمقراطية وأن الولايات المتحدة هي التي بدت تسطر نهاية التاريخ بعد تبنيها للفكر المتحرر والديمقراطية الليبرالية والرأسمالية للعالم، وأن من رفض وآبي هذه النهاية ظل وسيكون في نظر العالم هو الأكثر تخلفا عن الدول التي تقبلت الوضع، إلا أنه يسجل في المقابل عدة اعترافات حول معوقات بلوغ هذه النهاية أهمها إن اقتصاديات و/ أو ثقافات بلدان عديدة تحول بينها وبين بلوغ نهاية المطاف المتمثل في الديمقراطية الليبرالية[1]

أما الفئة الثانية التي أشار إليها "هدسون" فهي فئة التجريبيين، ورغم أنهم سعوا إلى تجاوز مقولات "الاستشراق المتعالي" فإنهم يستمرون في طرح الأسئلة أكثر من تقديم الإجابات[2]، ولكن رغم انتقادات "هدسون" ومأخذه على أصحاب هذا الإتجاه الثقافي في تفسير العجز الديمقراطي العربي إلا انه يرى أن من الصعب إهمال الثقافة إذا أردنا فهم قضايا معينة كالشرعية والليبرالية والديمقراطية، يرى أنه على الأقل يجب أن ينظر إلى الثقافة كمتغير مفسر بعد الإنتهاء من النظر من بقية المتغيرات الهيكلية والاقتصادية والخارجية[3]، حتى هنا يرى "هدسون" أنه يجب النظر بحذر لعامل الثقافة ويجب تجنب النظرة التبسيطية، داعيا الباحثين إلى تجزئة الثقافة السياسية: إي النظر إلى الثقافات الفرعية الأفقية والعمودية، وإلى ثقافات النخبة وثقافة الجماهير، كما يدعوهم إلى فهم الثقافة السياسية كظاهرة ذات طبقات متعددة وليس طبقة واحدة، ودراسة كل طبقة على حدة، أي النظر إلى الأيدلوجيات الرسمية، الظاهرة على السطح، ومن ثم الأراء، والتي مكن أن تتغير بسهولة، ومن ثم إلى المواقف، القابلة للتغير أيضا ولكن بدرجة أقل، وأخيرا محاولة فحص البنية العميقة للقيم والتوجهات الجماعية الراسخة الأصعب في التغيير[4]

---

1 – فرانسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة :مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993) ص ص 293– 294

2 - Michael C. Hudson, Opcit, p 70

3– ibid, p72

4– ibid, p73

أما "ليزا أندرسون" فتذهب مذهبا أكثر صرامة في نقد أصحاب مدرسة الثقافة السياسية في تفسير العجز الديمقراطي العربي، حيث تسخر منهم وتتهمهم بأن لديهم عنصرية مترسبة وبأنهم يتخذون مواقف سلبية جدا من موضوع دراستهم، حيث ترى أنهم يتراوحون بين النظر إلى العرب مثلا على أنهم "كائنات غريبة" ومختلفون تماما عن بقية البشر، وبين لوم الإسلام والأفكار الغيبية عن "حاكمية الله" والفشل في فصل الدين عن السياسة وترك ما لقيصر لقيصر وما لله لله، والمتاهة في دهاليز الثقافة القبلية والمجتمع الأبوي والزبائنية ..الخ ويفيض عملهم بالنقائص المنطقية والمعرفية التي تعكس عدم القدرة على التفكير النقدي في موضوع التغيير[1]، ومن ثم ترى "اندرسون" أن فحص التغيير السياسي من خلال عدسات الثقافة السياسية وليس من خلال بنية المجتمع قد لا يكون أنجع السبل، مؤكدة أن طبيعة النظم السياسية في العالم العربي كغيرها في أي مكان في العالم يمكن فهمها بأفضل مايمكن كانعكاسات للاقتصاد السياسي للبدان المعنية، وبخاصة نمط تكاملها في الاقتصاد العالمي[2]

المطلب الثاني: نقد الفرضيات الثقافية

على الرغم من الأهمية المركزية التي أعطاها منظور التحديث للثقافة السياسية كأداة تفسيرية لنشأة وصيرورة العملية الديمقراطية، وعلى الرغم من أنه يبدوا –على الأقل نظريا– أن احتمالات الانتقال الى الديمقراطية تزداد في البلدان التي تكون فيها الثقافة السياسية مؤيدة للديمقراطية، وعلى الرغم من أن هذه النظرية لم تكن من غير فائدة لأنها فتحت حقل البحوث في الثقافة السياسية لرصد العلاقة بينها وبين الديمقراطية، ولكن مع ذلك فإن الخلافات النظرية حول دور الثقافة السياسية في تفسير عمليات الانتقال إلى الديمقراطية أكثر من الخلاف حول دور العوامل التفسيرية الأخرى.

1- Lisa. Anderson , Democracy in the Arab World: A Critique of the Political Culture Approach. In, Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble,ed, Political Liberalization and Democratization in the Arab World, vol. 1: Theoretical Perspectives (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995), pp.88-89

2 -ibid, p. 86

فمنظرو المدخل البنيوي على سبيل المثال يتشككون فيما إذا كانت هذه المتغيرات الثقافية تفسر عملية الانتقال إلى الديمقراطية على الإطلاق، ويجادلون أنه من المحتمل أن تكون الثقافة السياسية الديمقراطية نتاجا لعملية الانتقال إلى الديمقراطية وليست سبباً لها، من ناحية أخرى ينزع منظرو المدخل الانتقالي إلى تجاهل الثقافة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الي الديمقراطية، فهم يزعمون أن الانتقال إلى الديمقراطية يرجع إلى حسابات النخب السياسية المتصارعة التي تبدأ في إدراك أن هناك مصلحة مشتركة (وليس قيما مشتركة) في الدمقرطة، ومن أبرز من عبر عن المدخل الانتقالي هو الباحث السياسي دانكورت روستو "Dankwart Rustow الذي أشار إلى أن الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافة السياسية من جهة وبين الديمقراطية من جهة أخرى والتي افترضها ليبست وألموند وغيرهم كانت مدفوعة أساساً باهتمامهم بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية. بيد أن اهتمام روستو وغيره من الباحثين يتمحور حول تساؤل مختلف هو: كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول[1]

يزعم "روستو" أن النوع الأخير من التساؤلات والاهتمامات يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة بحسبان أن ذلك يوفر أساساً أفضل للتحليل من مجرد البحث عن الشروط والمتطلبات الوظيفية للديمقراطية. حدد روستو، استنادا على تحليل تاريخي مقارن لتركيا والسويد، مساراً عاما تتبعه كل البلدان خلال عملية الدمقرطة، ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية[2]:

أولاً: مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية، والتي تشكل خلفية الأوضاع " Background Condition"، ولا يعني روستو بتحقيق الوحدة الوطنية توافر الاجماع والاتفاق العام، بل مجرد بدء تشكل هوية سياسية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

1 - Dankwart Rustow, Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model, in, Lisa Anderson (ed.), Transition to Democracy, (New York: Columbia University Press 1999). PP. 14- 17

2 Ibid; PP. 26- 33

ثانياً: يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية "Preparatory phase" تتميز بصراعات سياسية طويلة وغير حاسمة، على شاكلة الصراع الناجم عن تزايد أهمية نخبة صناعية جديدة خلال عملية التصنيع تطالب بدور وموقع مؤثر في المجتمع السياسي في مواجهة النخب التقليدية المسيطرة التي تحاول المحافظة على الوضع القائم. ورغم اختلاف التفاصيل التاريخية لحالات الصراع من بلد لآخر، فإن هناك دائماً صراعاً رئيساً وحاداً بين جماعات متنازعة. أي أن الديمقراطية تولد من رحم الصراع، بل وحتى العنف، وليست نتاجاً لتطور سلمي. وهذا ما يفسر إمكانية هشاشة الديمقراطية في المراحل الأولى، وعدم استطاعة العديد من البلدان تجاوز المرحلة الإعدادية إلى مرحلة الانتقال والتحول المبدئية. قد يكون الصراع حاداً بالدرجة التي تؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية، أو أن يؤدي إلى تزايد قوة إحدى الجماعات بالدرجة التي تمكنها من التغلب على قوى المعارضة وإنهاء الصراع السياسي لصالحها وسد الطريق أمام التحول الديمقراطي.

ثالثاً: تبدأ عملية الانتقال والتحول المبدئي في المرحلة الثالثة وهي مرحلة القرار "Decision Phase"، وهي لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.

رابعاً: تأتي عملية الانتقال والتحول الثانية خلال المرحلة الرابعة، مرحلة التعود "Habituation Phase"

يرى روستو أن قرار تبني القواعد الديمقراطية خلال "اللحظة التاريخية" قد يكون قراراً ناتجاً عن إحساس أطراف الصراع غير المحسوم بضرورة التوصل إلى تسويات وحلول وسط، وليس ناتجاً عن قناعة ورغبة هذه الأطراف في تبني القواعد الديمقراطية. بيد أنه، وبصورة تدريجية ومع مرور الوقت، تتعود الأطراف المختلفة على هذه القواعد وتتكيف معها. قد يقبل الجيل الأول من أطراف الصراع القواعد الديمقراطية عن مضض وبحكم الضرورة، إلا أن الأجيال الجديدة من النخب السياسية تصبح أكثر تعوداً وقناعة وإيماناً بالقواعد الديمقراطية. وفي هذه الحالة يمكن القول إن الديمقراطية

قد ترسخت في المجتمع السياسي، فخلال هذه المرحلة تتضمن عملية الانتقال الثانية من حكومات مؤقتة ولبرنة سياسية مبدئية إلى ترسيخ الديمقراطية الليبرالية مسارات تاريخية متشابكة وتتسم بدرجة عالية من عدم التيقن. ويلعب الفاعلون السياسيون الملتزمين بالديمقراطية دوراً حاسماً وجوهرياً لنجاحها خلال هذه المرحلة أيضاً. وعلى الرغم من أنهم يشكلون دائماً أقلية، فإن هناك عوامل معينة تتظافر لصالحهم. من أهم هذه العوامل، أن أغلبية المواطنين، حتى وإن لم تكن ملتزمة بالديمقراطية بالضرورة، لا تريد عودة النظام التسلطي الذي كانت ترزح تحته. هذا إلى جانب أن الخطاب السياسي التسلطي أضعف إيديولوجياً من الخطاب الديمقراطي عالمياً. بفضل هذه المزايا، يمكن للنخبة الديمقراطية القليلة العدد أن تقود المجتمع السياسي إلى ترسيخ الديمقراطية إذا استطاعت أن تقوم بتحييد الفاعلين ذوي التوجهات التسلطية المتطرفة، وتشجيع التفضيلات والممارسات المتوافقة مع الأداء الديمقراطي، وزيادة عدد الفاعلين الديمقراطيين، وإعطاء أولوية للإستراتجية التي تضمن عدم تسهيل عودة الحكم التسلطي على أية استراتجيات أخرى (بما في ذلك التنافس فيما بينها)[1]

سمى روستو نظريته بالنظرية الجيناتية (historical and genetical theory) كونها لا تركز على حتمية الشروط سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او ثقافية وإنما تركز عوضا عن ذلك على الظروف الجائزة (contingent) وعلى مراحل عملية التحول الديمقراطي، وأصبحت نظرية روستو هي النظرية السائدة او المسيطرة بفضل ما قام به العديد من العلماء المهتمين بتفسير عمليات الدمقرطة من جهود لتطوير المدخل الانتقالي لروستو[2]. ومن أهم هذه المحاولات دراسة جويلرمو أودونيل وأخرين عن التحول من الحكم السلطوي[3]، ودراسة "سكوت مينويرنج" وزملائه الموسومة

1 Ibid; P34

2 - Baogang He, The National Identity Problem and Democratization: Rustow's Theory of Sequence, Government and Opposition: International Journal of Comparative Politics (London) , Vol. 36, No. 1, Winter 2001, pp. 100-102

3 O' Donnell, G., Schmitter, P. and Whitehead, L. (eds) Transitions from Authoritarian Rule Comparative Perspectives , (Vol.3), (Baltimore: Johns Hopkins University Press,1986)

" Issues in Democratic Consolidation"[1]، ودراسة "يوسي شين" و"جوان لينز" بعنوان " Between States: Interim Governments and Democratic Consolidation"[2] ، عمل هؤلاء جميعا على تعزيز التوجه التاريخي– السياسي الذي طوره روستو، والذي يؤكد على الاهتمام بنشأة النظام الديمقراطي التي لا يمكن فهمها من خلال شروط موضوعية اقتصادية واجتماعية ، كون هذه الشروط لا تتضمن أليات تسمح لنا بتوضيح العلاقة المباشرة بينها وبين نشأة الديمقراطية.

انتقد شميتر، وأودينيل، ووايتهاود اجتهادات مارتن سيمور ليبست وبارينتجون مور من هذا المنطلق، كونها لا تركز على نشأة النظام الديمقراطي أو المدة القصيرة، وعلى اختيارات معينة للاعبين التي تشكل عوامل مستقلة لفهم عملية التحول التي تأخذ طابعا جائزا وغير أكيد، لهذا اعتبر هؤلاء جميعا أن هذه الاجتهادات غير قادرة على الوقوف في اختبار التجربة التاريخية التي بدأت في البرتغال عام 1974 وضمت دولا أخرى في أمريكا اللاتينية، تبنى هؤلاء منهجا استقرائيا (inductive orientation) إذ اعتبروا أن علم التحول الديمقراطي يشكل محاولة استنباط مبادئ معينة من دراسة حالات تحول سياسي في أوروبا الجنوبية وأمريكا اللاتينية قابلة للتطبيق على حالات أخرى في أقاليم مختلفة[3]،كما ميز هؤلاء الباحثين بشكل واضح، مثلما فعل روستو، بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي (أي اللبرنة السياسية) وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية. ويرجع ذلك إلى أن عمليات الانتقال المبدئية قد تنجح أحياناً وتترسخ، ولكنها قد تفشل وتتعثر في أحيان أخرى، فمن وجهة نظرهم تبدأ عملية اللبرنة السياسة داخل نظام الحكم التسلطي بتخفيف عمليات القمع والسماح ببعض الحريات المدنية. إلا أن هذه التحركات لا تؤدي، بالضرورة، إلى تحقيق الديمقراطية. فقد يتم

1 Mainwaring, S., O'Donnell, G., and Valenzuela, J. (eds), Issues in Democratic Consolidation,(South Bend: University of Notre Dame Press, 1992)

2 . Shain, Y. and Linz, J. (eds) Between States: Interim Governments and Democratic Transitions, (Cambridge: Cambridge University Press, 1995)

3 – Guillerno , O' Donnell, Philippe Schmitter and Laurence Whitehead. (eds) Transitions from Authoritarian Rule Comparative Perspectives ,op cit, pp 2-9

إجهاض عمليات اللبرنة ويعود الحكم القمعي من جديد. بيد أنه ما أن تكتسب عملية اللبرنة دفعا وزخما قويا وجادا ينخرط العديد من الفاعلين السياسيين في التفاعل التاريخي بين نظام الحكم وقوى المعارضة. بحسبان وجود متطرفين ومعتدلين داخل النظام التسلطي وبين المعارضين، فإن طبيعة التفاعل وشكله يؤثر على مسار ونواتج عملية الانتقال والتحول الديمقراطي. وتبين الأدلة المقارنة من أمريكا اللاتينية أن احتمال نجاح عمليات التحول الديمقراطي يتعزز إذا كانت هذه العمليات تحت سيطرة تحالف من المعتدلين في الجانبين[1].

وفي عمل أخر ركز "شميتر" و "أدونيل" على نحو مشابه على خيارات تفاعل نخبويين مناضلين استراتيجيا في ظل نظام فاشستي وعلى المعارضة الديمقراطية لهذا النظام، وهم مثلهما مثل "روستو" يستبعدان صراحة أهمية التحول إلى إجماع مسبق على القيم الديمقراطية كشرط مسبق للتحول إلى الديمقراطية، وعوضا عن ذلك يبدأ التحول في وجهة نظرهم عندما في نظام حكم عندما ينشق النظام ويحسب جزء من قيادته أن مصالحه تتعزز بشكل افضل باعتماد الليبرالية، ويتضمن النموذج الذي وضعاه انتقالا بواسطة عناصر أساسية من نخبة الحكم والمعارضة معا، إلى ثقافة سياسية ذرائعية وأكثر ليونة، إلا أن النموذج يؤكد على قيادة النخبة لعمليات سياسية، من مناورة وتحريك وتفاوض– تشبه لعبة شطرنج متقنة متعددة الطبقات، والتي تبدو فيها الثقافة السياسية في خلفيتها مجرد متغير ضمني، ومع أنهم يتناولان على مستوى الجماهير أهمية عوامل مثل انبعات الوعي السياسي وفاعلية الجماهير وتراجع خوفها، إلا انهم لا يلتفتان في هذا السياق إلى التغيرات في القيم والأعراف والمعتقدات وكيف أنها تحفز أو تسبق بالضرورة مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية[2]

1 - John Sheahan, Economics Policies and the Prospects for Successful Transition from Authoritarian Rule in Latin America, Guillerno, O' Donnell, Philippe Schmitter and Laurence Whitehead. (eds) Transitions from Authoritarian Rule Comparative Perspectives , Ibid, pp 155

2-O' Donnell, G. and Schmitter, P, Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies, (Vol,4), (Baltimore: Johns Hopkins University Press,1986), pp 41-56

في الحالة العربية تحديدا تزداد الانتقادات لنظرية الثقافة السياسية ودورها التفسيري المزعوم في الانتقال إلى الديمقراطية لتصل إلى حد الاتهامات لهذه النظرية بأنها ساعدت على ترسيخ الاستبداد في البلدان العربية، فبحكم الارتباط القوي بين الثقافة السياسية والثقافة بوجه عام من جهة، ولجوء البعض من دعاة هذه المدرسة إلى التاريخ لتفسير طبيعة الثقافة السياسية السائدة ضمن مجتمع معين في زمن معين، وعندما تبين أن البلدان العربية تبدي مقاومة شديدة للانتقال إلى الديموقراطية في عالم تزايدت فيه تجارب التحول الديموقراطي واتسع نطاقها كان من الطبيعي أن يُقبل العديد من الباحثين من العرب وغير العرب على النظر في الثقافة العربية الإسلامية، خاصة من جهة اتفاقها أو تناقضها مع الديموقراطية، وذهب معظمهم إلى إن الثقافة العربية لا يمكن أن تتعايش مع الديموقراطية واتهموها بأنها من أهم معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في هذه البلدان، وقد كان أحد مكونات هذا الاتجاه في الأدبيات الغربية يركز على جملة خصائص وصفات للشعوب العربية، ومنها: النفاق واللاعقلانية والأعراف المتعلقة بالشرف والشخصية السلطوية والعقل التآمري العربي والميل للعنف وطاعة ولي الأمر وعدم شرعية الخروج على الحاكم..الخ، وهي صفات وقيم رأوا أنها تتناقض بمجملها مع الديمقراطية، في حين أعاد بعضهم ذلك إلى "الإسلام" بوصفه لا ينسجم مع الفكرة الديمقراطية لأنه لا يفصل بين الروحي والزمني، وأن مفاهيم مرتبطة بالديمقراطية، مثل فصل السلطات والحكم التمثيلي وفصل الدين عن الدولة، غريبة عن التقاليد العربية الإسلامي وأنه لا يوجد في هذه التقاليد العربية الإسلامية ما يتوافق مع المفهوم الغربي للديمقراطية، وعليه لا يمكن للغرب أن ينتظر أن تنبعث أي ديمقراطية من الشرق[1]

ومن أبرز من تبنى هذا الرأي عربيا هشام شرابي في كتابه "الأبوية الجديدة"[2] والذي نشرته جامعة أكسفورد في عام 1988. وتتصف الثقافة العربية من وجهة نظر شرابي بالخصائص التالية:

1 -Eli Kedourie, Democracy and Arab Poltical Culture (London, Routledge, 1994) Reviewed by William B. Quandt, Foreign Affairs, Fall 1992

2 - Hisham Sharabi, Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society, (Oxford: Oxford University Press, 1992)pp 6-10

(1) قوة الولاءات العشائرية والقبلية و الطائفية والتي تمنع انبثاق شعور عام ومشترك بالمواطنة

(2) غياب أي تقليد يحترم التعددية والاختلاف في الرأي

(3) العقلية التآمرية التي تمنع قيام ثقافة ديمقراطية تعتمد على الثقة والتسامح

(4) سيادة الأنماط السلطوية والخضوع عبر التاريخ

(5) البناء العمودي للمجتمع العربي والدور الذي يلعبه الأب في الأسرة وفي الأمة

كل تلك الخصائص الثقافية، وفقا لهذا الرأي، تمثل عقبات في طريق قيام نظام ديمقراطي في العالم العربي. وينظر أنصار هذا الرأي إلى الثقافة السياسية العربية على أنها تتصف بالدوام والاستمرار وتلعب الدور الأهم في تشكيل السلوك السياسي للإنسان العربي وتحدد شكل المؤسسات السياسية التي يتم بنائها. فالأبوية داخل الأسرة والعشيرة والقبيلة تقود إلى الأبوية داخل كل مؤسسة وفي النظام السياسي بشكل عام.

ويؤكد أنصار وجهة النظر هذه أن الثقافة السياسية العربية هي ثقافة "خنوع." فخضوع المصريين للسيطرة الأجنبية لقرون من الزمن جعلتهم يصلون، كما يقول أنصار هذا التيار، إلى قناعة مفادها ان لا فائدة من محاولات الثورة. وتحول ذلك الشعور بالعجز مع مرور الزمن إلى مكون ثقافي ينتقل بين المصريين من جيل إلى آخر. كما أدت السيطرة الأجنبية على المصريين إلى خلق فجوة كبيرة في الثقة بين الحكام والمحكومين. وفي مواجهة الحكام المستبدين راح المصريون يبحثون عن الأمن والحماية في الانتماء الأسري والعشائري وليس في كنف الدولة. وأصبحت مصر مجتمعا من الأسر والعشائر المتنافسة فيما بينها على الموارد. وسادت حالة من عدم الثقة بين المواطنين والدولة من جهة وبين المواطنين بعضهم البعض من جهة أخرى. وفي ظل ثقافة سياسية مثل هذه تمكن نظام مبارك من البقاء والاستمرار رغم ما يتصف به من جمود[1].

1 عبدالله الفقيه، الثقافة السياسية العربية ، مقال منشور على موقع مأرب برس: http://marebpress.net

بيد أن وجهة النظر هذه تنظر إلى الثقافة أو حتى القيم نظرة سكونية غير قابلة للتبدل والتحول ولا تحاول النفاذ إلى الأصول الاجتماعية والسياسية التي أتاحت لمثل هذه القيم الظهور، هذا إذا سلمنا جدلاً بمركزيتها وتأثيرها المحوري في الثقافة العربية، مما جعلها تسود وتشكل بؤرة أو حلقة تنطلق النظرة السياسية العربية منها، فالقيم ترتبط بعلاقة وثيقة بالمناخ السياسي السائد الذي يمكن أن يفرض شكلاً من احترام القانون أو النظام ويمكن أن يشجع على إشاعة فكرة الفساد والمحسوبية، ويمكن أن يعزز المساءلة وما يرتبط بها من قيم النزاهة والمسؤولية ويمكن أن يكون بيئة خصبة لنمو قيم التحلل والهدر وانعدام المسؤولية وعدم حرمة المال العام.

هناك إذاً صلة عضوية جعلت الكثير من الباحثين يرهنون عملية التحول الديموقراطي بنمو فكرة المجتمع المدني كعامل حاسم، بحيث أن قوى المجتمع المدني الصاعدة والحاملة لقيم مختلفة عن تلك التي أشاعها النظام التسلطي القائم من شأنها أن تقود أو توجه مرحلة التحول الشعبي والنخبوي باتجاه نمط جديد من القيم قائم على المواطنة والحرية والمساواة والمسؤولية والتعددية، ولذلك تعد العلاقة القائمة بين النظام والمجتمع ذات دور حساس ومحوري في توجيه عملية التحول الديموقراطي، فإذا كان المجتمع مخترقاً مفككاً، أي أن قوى المجتمع المدني ضعيفة غير متطورة، فإن الضغط المنظم على النظام من جانب المجتمع يكون قليلاً أو محدوداً نسبياً، ويكون الضغط من أسفل باتجاه الديموقراطية ضعيفاً، وغالباً ما لا يكون لغياب آليات حل خلافات النخبة الحاكمة أي أثر على مصير النظام، فيمكن أن تؤدي تلك الخلافات إلى تغيير في تركيبة هذه النخبة، وحتى يمكن أن تقود إلى تغيير النظام، لكن ذلك سيكون على الأرجح مجرد استبدال نظام سلطوي بآخر مثله. ولكن حينما تتمكن قوى المجتمع المدني من التطور، ولا سيما في شكل أحزاب سياسية مدعومة بشبكة واسعة من هذه المنظمات العامة والخاصة، وكانت مؤهلة أو قادرة على ممارسة ضغط على النظام وذلك عبر امتلاكها بنى تنظيمية متطورة فعلاً وقاعدة جماهيرية مع وسائل أو آليات واضحة لاستقطاب آراء هذه القاعدة وإطلاقها على المسرح السياسي، فإن مقدرتها على التأثير على مسارات التطورات داخل النظام تكون مرتفعة ومتعززة[1].

1- رضوان زيادة، العلاقة الجدلية بين الديموقراطية والقيم الثقافية، مقال منشور بجريدة الحياة اللندنية بتاريخ 29-7-2007

فحضور قوى مجتمع مدني من هذا النوع يجعل الخوف من عواقب تجاهلها مدمراً، مما يشجع معظم الإصلاحيين على السعي لإحداث تغيير يقود في النهاية إلى تحول ديموقراطي. ويعتبر التحول الديموقراطي في إسبانيا عبر الضغط من قوى المجتمع المدني حالة نموذجية على هذا النمط من التحول. وذلك عندما رأى الحكام أنهم لا يستطيعون البقاء في السلطة، في المحيط الأوروبي، من دون استخدام مكثف للعنف، في حين لا يستطيع أولئك المعارضون للنظام تعبئة قوة كافية لإسقاطه، نظراً لموالاة القوات المسلحة للنظام، وهو ما خلق سلسلة من الضغوطات وردود الفعل المضادة تدعى "لولب القمع والتنازلات" ،إلى أن قاد ذلك في النهاية القيادة الإصلاحية في النظام، وبخاصة رئيس الوزراء سواريز والملك، إلى القيام بعملية التغيير والتحول الضرورية بالحفاظ على نمط حساس ودقيق من التوازنات تجلى في إبقاء كل العناصر المحافظة في النظام والعناصر الأكثر راديكالية في القيادة المعارضة ضمن حدود العملية الواضحة لتغيير النظام باتجاه نظام ديموقراطي.

لكن، ماذا سيكون عليه الحال إن كان المجتمع المدني جنينيا أو حتى في حالات أخرى معدوما أو مشلولا عن الحركة والفعل خاصة في حالات الأنظمة الشمولية التي تسيطر الأنظمة الحاكمة فيها على كل مجالات وحقول الحياة المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والأهلية وبالطبع السياسية، كما يتميز هذا النظام بقيادة لا حدود ولا ضوابط لصلاحياتها وسلطتها بحيث لا يمكن لأحد، سواء كان مسؤولاً في النظام أو مواطناً عادياً، التنبؤ بما قد يحصل، ويترافق ذلك مع نمط من التعبئة الشعبية الكاريزمية التي تستهدف تفريغ النشاط الشعبي العام وجعله مسيطراً عليه تماماً عبر التأكيد المستمر أن لا تعبئة شعبية على أساس مستقل، بحيث يجري ضرب كل أشكال التنظيم المستقل وتطبيق قمع شديد وقاس لها، سيما تلك التي تحمل أملاً في بلورة اتجاه سياسي حقيقي مستقل، وقد انطبق ذلك بحدودٍ ما على كل من العراق وسورية وليبيا ومصر في فترة من الفترات. ولذلك غالباً ما تكون "الثقافة السائدة" أو "القيم الموجهة" متصفة بالسلبية والعجز بل أحياناً بالعنف والإقصاء والرفض، بحكم أن المجتمع المغلق غالباً ما يكون تربة خصبة لنمو ثقافة الرفض كنمط من أنماط الحماية تجاه النظام

السلطوي القائم، وهو لذلك يرتد إلى روابطه ما قبل المدنية القبلية والعائلية والطائفية ويحتمي بها كحصن أخير ما دامت كل الروابط المدنية الحقوقية والسياسية والفكرية قد جرى تدميرها وتحطيمها من قبل النظام الحاكم، أي أن النظم السلطوية في النهاية – ومن خلال سعيها للبحث عن مصدر للشرعية – هي سبب تصدير الثقافة السياسية كعائق للتحول إلى الديمقراطية في المنطقة العربية، خاصة وأن هذه الثقافة قد تبلورت فى ظل تراكم خبرات التسلط والاستبداد فى تاريخ العرب والمسلمين وبدلا من أن تتجه النخب الحاكمة فى مرحلة ما بعد الاستقلال إلى تفكيك القيم التسلطية، قامت بتكريسها وذلك من خلال احتكارها للسلطة والتأبيد فيها، وفرض هيمنة الدولة على المجتمع، ولعل هذا ما حاول إثباته "مايكل هدسون" Michael C. Hudson في دراسته المهمة "السياسة العربية: البحث عن الشرعية" والتي قدم فيها إطارا لتحليل أزمة الشرعية في النظم العربية[1]، في هذه الدراسة حدد هدسون ثلاثة مسالك لبناء الشرعية في النظم العربية وهي:

1. المسلك الشخصي: بمعني اثر القيادات الكاريزمية في خلق الشرعية وتوفيرها للنظام برمته، وبمعني ممارسة معظم القيادات العربية للسلطة من منطلق أبوي، نموزج جمال عبد الناصر في مصر
2. المسلك الإيديولوجي، بمعني تبني بعض القيادات العربية أيديولوجيات سياسية لتبرر شرعية سلطاتها وتعبر عنها أحزاب عقائدية، قيادات العراق قبل الإحتلال الأمريكي، وسوريا واليمن الجنوبية والجزائر
3. المسلك البنائي الهيكلي، بمعنى لجؤ بعض القيادات العربية إلي دعم شرعيتها من خلال تبني مبدأ سيادة القانون وبناء مؤسسات سياسية وأحزاب وجماعات مصالح لتصير – ولو شكليا – قنوات للمشاركة السياسية.

وميز "هدسون" بين نمطين للنظم العربية، وهما النظم الملكية ذات الشرعية التقليدية، والنظم الجمهورية ذات الشرعية الثورية باستثناء لبنان، وأكد أن النظم الملكية

1 – Michael C. Hudson. Arab Politics: the Search for Legitimacy. (New Haven: Yale University Press, 1977)pp 25-27

العربية، رغم قبول بعضها للتكليف مع المبادئ والأبنية الديمقراطية مثل المغرب والكويت، تتسم السلطة فيها بالطابع الأبوي والرعوي والقبلي، فقائد أي نظام منها يمارس السلطة من منطلق تصوره لنفسه كأب للمجتمع، ويعتمد في حكمه علي الروابط والانتماءات القبلية، ويوظف معظم قادة هذه النظم الإسلام كمصدر لتبرير الشرعية ويعتمدون بشدة علي الأجهزة القمعية والدعم الأجنبي، فيما تتصف قيادات النظم العربية الجمهورية –باستثناء القيادة اللبنانية– بتبرير السلطة علي أساس الشرعية الثورية سواء بمعني انقلاب، وتختلف هذه القيادات أيضا عن قيادات النظم الملكية في سعيها لتطوير أسس جديدة للشرعية مثل تبني أيديولوجيات سياسية ورفع شعارات القومية والعلمانية والمساواة والتحديث وإقامة تنظيمات جماهيرية حزبية ونقابية، ولكن هذه القيادات ورغم تظاهرها بالعصرية تمارس السلطة من منطلق أبوي تقليدي، وهي رغم سماحها بإقامة مؤسسات سياسية للمشاركة تحتفظ بسلطة شخصية مطلقة وهيمنة كاملة علي العملية السياسية، وهي عاجزة واقعيا عن تنفيذ ما ترفعه من شعارات نظرا لضعف قدرتها، فضلا عن اعتمادها علي القمع الداخلي وأحيانا الدعم الخارجي لتأمين استمرارها في الحكم[1]، ويذهب برنارد لويس- بعد أن عدل كثيرا من أرائه المتعلقة بالعرب والمسلمين في السنوات الأخيرة– مذهبا مشابها في تتبعه لعوائق التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط، حيث يركز على ثلاثة عوائق هي: النموذج الاستبدادي في الحكم والمستند للشرعية القومية، وغياب مفهوم المواطنة في النسق التراثي الإسلامي، وسيطرة المجموعات الأصولية على الشارع الإسلامي، رافضا مصادرة الجذور الثقافية للاستبداد الشرق أوسطي، أي ربطه بالخلفية الإسلامية، معتبرا أن هذا الاستبداد ليس امتدادا لتجربة تاريخية إسلامية، بل هو ظاهرة حديثة، مرتبطة باللحظة المعاصرة وبالتأثير الأوروبي[2]، مشيرا إلى بعض مؤشرات الأمل الإيجابية من بينها: قيم المساواة والعدل والشورى التي ينضح بها التراث الإسلامي، والآفاق التي فتحتها ثورة

1 - Abbas Kelidar (1980). Review of Michael C. Hudson 'Arab Politics: The Search for Legitimacy' International Journal of Middle East Studies, 11 , pp 425-426

2 Bernard Lewis, Freedom and Justice in the Modern Middle East, foreignaffairs, May/June 2005

الاتصالات الراهنة من إعلام فضائي وشبكات عنكبوتية، معتبرا أن نجاح التجربة العراقية سيكون حاسما في تسهيل النقلة المنشودة نحو الديمقراطية في العالم الإسلامي، لما يتمتع به العراق من ميزات استثنائية (بنية تحتية صلبة، نخبة متعلمة منفتحة على الخارج، حضور قوي للمرأة)، ويخلص "لويس" إلى القول بإن الحرب العالمية الثانية فسحت المجال أمام تحول دول المحور المهزومة إلى الديمقراطية التعددية، في حين أدت نهاية الحرب الباردة إلى تمدد الديمقراطية إلى الجمهوريات الدائرة سابقا في الفلك السوفيتي، وبقدر من الحزم والصبر يمكن للولايات المتحدة بعد انتصارها في العراق أن تدخل الحرية والديمقراطية إلى الشرق الأوسط[1]

ومن أحدث الدراسات وأهمها في ذات الوقت والتي تؤكد على دور نظم الحكم المستبدة في تفسير حالة "العجز الديمقراطي العربي" دراسة لـ"إيريك تشاني" Eric Chaney استاذ الإقتصاد في جامعة هارفارد بعنوان "التغير الديمقراطي في العالم العربي: الماضي والحاضر"[2]

فبعد أن يتساءل: لماذا هناك "عجز ديموقراطي" في العالم العربي، ينفي أن يكون السبب كامن في طبيعة الثقافة الإسلامية أو الثقافة العربية، حيث يختبر فرضيات عدة ويلاحظ أن هناك دولا إسلامية عديدة مثل تركيا، اندونيسيا، البانيا، بنجلاديش، وماليزيا تمتلك أنظمة ديموقراطية فاعلة مما يعني أن الإسلام أو الثقافة الإسلامية ليس مسؤولا عن غياب الديموقراطية في البلدان الإسلامية الأخرى، ثم ينظر "تشاني" الى الدول الغنية بالنفط ويجد أنها تفتقر الى الديموقراطية لكن هذا لا يمنع القول أيضا ان هناك دولا لا تمتلك النفط ولا تعرف الديموقراطية كسورية مثلا[3]، ويتساءل "تشاني" مرة أخرى حول ما اذا كانت الثقافة العربية هي المسؤولة، لكن بعد أن يشير الى أن العديد من

1 - ibid

2- Eric Chaney, Democratic Change in the Arab World, Past and Present, paper prepared for the Brookings Institute Panel on Economic Activity, (Washington, March 22-23, 2012), http://www.brookings.edu/~/media/projects/bpea/spring%202012/2012_spring_bpea_chaney.pdf

3 - ibid

البلدان المجاورة للعالم العربي تشترك هي الأخرى معه في الافتقار للديموقراطية مثل تشاد، إيران، أذربيجان، طاجكستان وأوزبكستان، يلاحظ أيضا أنها ليست عربية[1]، وهنا يقدم "تشاني" فرضية جديدة تستند الى التاريخ القديم والاقتصاد الحديث، فهو يلاحظ أن الافتقار الى الديموقراطية اليوم يوجد في الأراضي التي فتحتها جيوش العرب عقب وفاة الرسول محمد (ص)، فقد بقيت هذه الأراضي التي سيطر عليها العرب في القرن الثاني عشر غير متطورة اقتصاديا الى اليوم. ويرى أن هذه العلاقة المتبادلة ليست مجرد صدقة، فقد ذكر مفكرو الغرب، بدءاً من مونتيسكيو وحتى بيرنارد لويس، أن ثمة شيئا في التطور السياسي للنظام الإمبريالي العربي لم يشجع التعددية الاقتصادية لأن السيطرة الإمبريالية العربية كانت تميل للآتي: لسلطة سياسية مركزية، مجتمع مدني ضعيف، طبقة تجار معتمدة على الدولة ودور كبير للدولة في الاقتصاد، هذه النقطة يوثقها "تشاني" بالقول إن حصة الحكومة من مجمل الإنتاج العام في البلدان التي احتلتها الجيوش الإسلامية هي أعلى بنسبة 7% عادة من حصة حكومات البلدان التي لم تتعرض للفتوحات العربية[2]، وأخيرا ينتقد "تشاني" في ورقته تزاوج الدين بالسياسة في الامبراطورية العربية مؤكدا أن التحدي الرئيسي في العالم العربي لايزال يتركز في بناء مجتمع مدني بمعني احزاب سياسية وقطاع خاص قوي، و بالتالي فإن الوصفة التي يقدمها "تشاني" هنا هي أنه اذا كانت الهياكل السياسية والمؤسسية والموروثات هي سبب العجز الديمقراطي العربي فإنه مع تغير هذه العوامل يمكن أن تتحسن الاوضاع وهي وصفة طويلة الاجل تحتاج الي وقت طويل لتؤتي ثمارها[3]

التجربة الهندية

وتقدم تجربة الهند مثالا رائعا وحجة قوية في دحض فرضية تحميل الخصوصية الثقافية وحدها مسؤولية تأخر الديمقراطية، فتركيبة المجتمع الهندي أشد تعقيدا وتناقضا

1 - ibid
2 ibid
3- Fareed Zakaria, A Region at War with Its History, Time Magazine, April.16, 2012, http://www.time.com/time/printout/0,8816,2111248,00.html

من تركيبات مجتمعاتنا العربية، فهو مجتمع متعدد دينيا وطائفيا وطبقيا وعرقيا، فعرقيا يتكون من 3 أعراق هم الهنود الأريانيين (Indo-Aryan)، والدرفيد (Dravidian) والمنغوليين (Mongoloid)[1]، وطبقيا يتكون من 4 طبقات اجتماعية، تأسس الاختلاف بينها على امتداد آلاف السنين على أسس دينية وثقافية واجتماعية راسخة ومتينة، وهذه الطبقات هي: البراهمة (Brahman) وهم رجال الدين والكهنة ومهمتهم إدارة شؤون المعابد والآلهة وسن القوانين والإشراف على التعليم والتربية وأداء جميع المراسيم الدينية وطقوسها في المعابد وفي خارجها، وأصبح هؤلاء فوق جميع الطبقات والمختصين بإله الآلهة وخالق الكون (براهما)، واعتقدوا بأنهم خلقوا من رأسه، و الكاشاتريا (Kshatriya) وهم الفرسان وقواد الجيش والأشراف، وخلقوا من يدي الإله (براهما)، و الفايشا (Vaisya) وهم التجار والمزارعون وأصحاب المهن، وخلقوا من فخذه، و الشودرا (Syudra) وهم المنبوذون، أصحاب المهن الدنيا، مثل: الكنس والنظافة، وغسل الملابس، وتنظيف الجلود، لأنهم من الجنس الأسود، وخلقوا من رجل الإله

كذلك تتنوع الديانات داخل المجتمع الهندي ما بين الهندوسية والإسلام والسيخية والمسيحية والبوذية، ناهيك عن التنوع الشديد داخل الهندوس في المعتقدات والتقاليد والعادات، وهناك 21 لغة رسمية في الهند يتعرف بها الدستور الهندي مثل الهندية والآرية والبنغالية والسنسكريتية والتاميلية والكانادا والتيلجو[2]، ورغم هذا التعدد القديم والكبير في التركيبة الاجتماعية الهندية، ورغم الفقر المعشش في الكثير من الطبقات الهندية الفقيرة، التي تمثل أغلبية الهنود، ورغم أن 70% من سكان الهند يعيشون في المناطق الريفية[3]، فإن ما سمح للهند بأن تنجح في تجربتها الديمقراطية هو إمكانات وإرادة النخبة السياسية الهندية وقدرتها على اجادة فن ادارة الصراع وترشيده، وتوافقها على الخيار الديمقراطي، وصبرها عليه، بما جعل تقاليده تترسخ تدريجيا في الحياة

1 -https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/in.html
2 - http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF
3 -Ibid

العامة للهنود، رغم ما بينهم من تناقضات حادة.. وهي تناقضات عمل النظام الجديد في الهند بعد الاستقلال على نزع فتيل اشتعالها، وتقليل الاحتكاكات بينها، بما يدفع إلى التخفيف منها، في اتجاه تذويبها.. كل ذلك سمح للهند بأن تكون أكبر ديمقراطية في العالم وسمح لها أن تقدم ممارسة ديموقراطية كبيرة في واحد من اكثر مجتمعات العالم تعقيدا الامر الذي ادى الى ترسيخ التقاليد الديموقراطية التي مدت جذورها عميقا في الشعب الهندي وأوجدت هياكلا سياسية دائمة تؤمن للناس فرص المشاركة العادلة، وعملت في الفترة الاخيرة وفق نظام الحزبين وقدمت دليلا على ان الديموقراطية ليست امتيازا غربيا وان الديمقراطية لا تعترف بالعوائق الثقافية أو الاقتصادية أو الإجتماعية، وتركت بنفس الوقت لجارتها باكستان ان تضرب الرقم القياسي في الانقلابات العسكرية دون ان يحدث واحد من ذلك في الهند التي مثلت تجربتها أكبر انتصار للفكرة الديمقراطية خارج أوروبا والغرب في الزمن الحديث.

- **الخلاصة**

لا يعني التأكيد على عدم صحة رهن الانتقال إلى الديمقراطية بضرورة توافر شروط ثقافية معينة الاستهتار بأهمية عناصر الثقافة السياسية طالما تم التسليم بأن هذه العناصر لا تعبر عن جوهر لا تاريخي، بل من الضروري دراسة العناصر الثقافية كما الظواهر المجتمعية الأخرى لا أكثر ولا أقل،، فنظريات الثقافة السياسية يمكن أن تكون ذات إسهام قيم في فهم وتحليل المسائل السياسية، خاصة المعقدة منها، المشكلة تكمن في اعتماد الثقافة وحدها، ليس فقط لتفسير التراكيب السياسية والسلوك السياسي وإنما أيضا لتقريرهما، فالثقافة السياسية يجب النظر إليها في أحسن الأحوال كمتغير من ضمن متغيرات عدة وليس متغير وحيد في تفسير تأخر انتقال بعض المجتمعات على الديمقراطية.

كما تكمن المشكلة في افتراض ان عناصر الثقافة السياسية عصية على التغيير وثابتة عبر الزمن ومرتبطة بجماعات بشرية مثل صفة يحملونها، فهناك فارقا بين التشديد الديمقراطي على الثقافة السياسية من أجل تعزيز الديمقراطية والتحريض عليها ، وبين التشديد على الثقافة السياسية ساكنة لغرض تبرير إعاقة الديمقراطية، فتجنب

وجهة النظر هذه القائلة بحتمية الثقافة السياسية وما تنطوي عليه من مغالاة تسمح باستخدام نظريات الثقافة السياسية دون أن تكون تقليصية او ما فوق تاريخية، ففي حين أن الثقافة السياسية هي توجهات وميول وعناصر وتراكيب يمكن تفسيرها بمتغيرات سياقية، مثل نظام الحكم والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية ، يمكن النظر إليها أيضا كوسيلة لا غنى عنها لتحليل وتفسير الطريقة التي من خلالها تتفاعل هذه المتغيرات وتفرض حضورها على شكل أنماط من الإدراك والسلوك، والتي بدورها تؤثر على الحياة السياسية، وبالتالي على أفاق نشوء أو انقضاء النظام الديمقراطي.

ومن هنا فإن منطلق الثقافة السياسية يصبح نافعا وذا قيمة عند النظر إلى الثقافة السياسية ذاتها كمجموعة من العوامل التي تؤثر على التراكيب والسلوكيات التي تشكل نظام الحكم ، وذلك على الرغم من أنها لا تقرر وحدها هذه التراكيب والسلوكيات، حيث انها تتأثر أيضا بالسياق السياسي ذاته، إضافة إلى تأثيرها عليه[1].

ومن القيم والتوجهات المعززة للسلوك الديمقراطي والتي تجعله أفضل من سواه من أنواع السلوك السياسي الأخرى، تلك القيم والتوجهات المكرسة للاعتدال والتسامح والثقة المتبادلة والتكيف والتعاون ومبدأ القبول بالحلول الوسط والبرجماتية والالتزام بالقوانين الناظمة للعبة الديمقراطية ، ومن الانعكاسات الإيجابية لهذه القيم والتوجهات أنها تساهم عند تبنيها بالطبع في إجلال الأساليب البرجماتية، وبالتالي تجنيب السياسة عسف الإيديولوجيا في إدارة شؤون التباين والاختلاف في المصالح والتطلعات، فهذه الأساليب تجعل عمليات المساومة والتقارب والتسوية والتفاهم أمورا ممكنة، وذلك من خلال تعديل أهداف واستراتيجيات القوى المختلفة، الأمر الذي يعني تخفيف مخاطر نشوب صراع يمكن أن يؤدي إلى تقاطبات حادة في المجتمع، ويفهم من ذلك أن من شأن رسوخ هذه القيم والتوجهات التقليل من إمكانية إدعاء أية جماعة أن لديها الحق في احتكار القوة أو امتلاك الحقيقة، فيما يتعلق بالقضايا السياسية العامة[2].

1 عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 82

2 المرجع السابق ص 83

وهنا لا بد من تشخيص مستويين من الثقافة السياسية عند الحديث عن علاقتها بالديمقراطية هما: ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، فكثير من الباحثون يدركون أن الديمقراطية تبرز وتستمر في البقاء عندما تبادر بها جماعة صغير (النخبة) وتقدم لها الدعم والمؤازرة المادية والأخلاقية، وحينما تتفق شرائح تلك النخبة فيما بينها على معايير وقوانين وإجراءات للتعاطي مع التضارب في المصالح والتباين في التوجهات والمفاهيم بطرق سلمية، تقوم على قاعدة القبول بشرعية التنوع والاختلاف في دائرة الوحدة، وهذه الإجراءات تعتبر مهمة في حل مسألة كيفية موازنة تنوع وجهات النظر والمصالح مع الحاجة إلى الإجماع العام، وحيث أن هذه الإجراءات يمكن أن تنشا بين دائرة صغيرة من الناس الذين يشتركون في وجهات نظر ومصالح متشابهة أو مشتركة، فإنها تتبلور أولا لدى أعضاء النخبة قبل أن تنفذ إلى طبقات اجتماعية أخرى، وهذه الإجراءات لا تنشأ بسهولة في التجمعات الأكبر والأكثر تغايرا من الأفراد الذين يمثلون رؤى ومصالح مختلفة وقد تكون متضاربة[1].

لقد بينت تجارب تاريخية عدة أن الثقافة السياسة الديمقراطية لا تنشأ إلا تدريجيا وفقط عندما تباركها النخب المسيطرة، وعندما تعمل هذه النخب على تعزيز المبادئ والقواعد والقوانين الوفاقية في علاقاتها الداخلية والخارجية، وخاصة ما يتعلق بشؤون السياسة والحكم، فحكم القانون والتعددية السياسية والتنوع الاقتصادي والاجتماعي وحرية التعبير تختارها وتتبناها النخب في سياق سعيها الدءوب من أجل تحقيق مصالحها وجعلها شرعية ، وفي الوقت المناسب تصبح هذه المبادئ جزء لا يتجزأ من مصالحها وتصبح في بعض الحالات متجذرة في بنية وتوجهات منظومة موقفها وقيمها.، فمن الواضح هنا أن منظومة القيم والمفاهيم والإجراءات الديمقراطية تتبناها النخب بدافع من الضرورة وليس طواعية، خاصة عندما تبدو البدائل الأخرى أكثر كلفة ومخاطرة إذا ما قورنت بقبول التسامح والتسوية، ومن هنا فإن الديمقراطية تظهر وتتجسد عندما تتوصل النخب المتأثرة سلبيا بغيابها إلى أنها يمكن أن تخدم مصالحها بشكل أفضل وأكثر فاعلية من الأشكال الأخرى للحكم، إضافة إلى أن المجازفات

1 – باسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 13

المصاحبة للديمقراطية هي عادة قليلة إلى أقصى حد، إن مثل هذا التحول في النظام السياسي يصبح نتيجة عينية لسلسلة الجهود التي تبذلها النخب في سياق تكيفها مع الوقائع الجديدة، ويمكن أن يأخذ هذا التحول شكل خطوة صغيرة كإجراء انتخابات، أو انفتاح اقتصادي، أو خطوة كبيرة كالتقدم نحو تحول ديمقراطي شامل في مجالات الحكم المختلفة[1]

وجريا وراء مصالحها فإن النخب تحتاج إلى دعم الجماهير للقيام بمبادراتها الهادفة إلى تقوية مواقعها ومكانتها ، وبهذا فإن الثقافة السياسية المنوطة بالنخبة والمرتبطة بمكانتها الاجتماعية والاقتصادية تشق طريقها إلى أوساط اجتماعية أخرى، وتكتسب بالتدريج أهمية أكبر وتصبح مهيمنة، وبقدر ما تكون ثقافة النخب "شعبية" بقدر ما تصبح تلك الثقافة هي الثقافة السياسية الأوسع للمجتمع بأكمله، وفي غضون هذه العملية فإن الكفاح الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والنساء والأقليات وبقية الفئات المهمشة يصبح مرتبطا عضويا بسعي النخبة إلى اعتماد الديمقراطية التي تقتضي توسيع دائرة أولئك الذين تضمهم قوانين اللعبة الديمقراطية، حيث يلتزمون بالمحافظة عليها مقابل الاستفادة منها، ولكن الشرائح الاجتماعية المضمومة حديثا شانها في ذلك شان النخب الأصلية لا ترى بالضرورة معايير الديمقراطية وقيمها غاية في حد ذاتها، وإنما وسائط وصيغ لتحويل ما تمتلكه من رؤى وتصورات تجاه الذات والآخرين بشكل يعود عليها بالنفع إلى حقائق ملموسة، فالأمر المهم هنا هو أن تلتزم القوى المختلفة بالإجراءات والمبادئ الديمقراطية حتى وإن كانت هذه القوى لا تعتقد بمطلق صوابيتها، وبالتالي فإنه لا يمكن القول أن النخب ، بمعزل عن ارتباطها بمصالحها الخاصة، هي أكثر تعلقا أو أفضل نزوعا نحو الديمقراطية من تعلق أو نزوع الجماهير إليها أو العكس بالعكس، فهذه النخب تتشبث بالقيم والمعايير الديمقراطية في جهودها المتواصلة والخلاقة لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية وجعلها شرعية وآمنة، أما الديمقراطية ذاتها فهي ليست أكثر من تجريد ووهم إذا ما نوقشت بمعزل عن القوى الاجتماعية

1 - Guillerno , O' Donnell, Philippe Schmitter and Laurence Whitehead. (eds) Transitions from Authoritarian Rule Comparative Perspectives ,op cit, pp 11-13

والسياسية المختلفة، وبعيدا عن مصالحها وهمومها وأولوياتها واستراتيجياتها وما تمثله هذه القوى من مفاهيم وتصورات[1].

يرى كثير من الباحثين أن الديمقراطية تبدأ في الغالب من أعلى، وذلك من خلال تحول يحدث بين النخب المتنافسة، وذلك إما بفرضها بالقوة أو بتسوية تنجم عن اتفاقات ومواثيق تحدد قوانين الحكم على أساس الضمانات المتبادلة للمصالح المتباينة، وبالنسبة لحالة السوية فيمكن أن تحدث بطريقتين: الأولى تسوية تفاوضية بين النخب المتنافسة تعيد تنظيم علاقتها وتفتح الطريق لسياسات وآليات محل إجماع، وبذلك فإن هذه الجماعات تعتمد على مصالح مشتركة أو عامة دون تحويل أو تغيير عميق لإستراتيجيتها الفردية، والثانية تقارب النخبة، بمعنى أن تقوم الأطراف المتصارعة بواسطة، وبواسطة قيامها بتغيير وتعديل استراتيجياتها الفردية، بتشكيل ائتلافيات انتخابية واسعة كطريقة لتعزيز قوتها، وبهذا فإنها تختار طريق الهيمنة على السلطة من أجل حماية مصالحها[2].

ولعل نتائج هذه الدراسة لا بد ان تقود إلى ضرورة إعادة النظر في العلاقة بين الثقافة السياسية ونوعية النظام السياسي، وبين الثقافة السياسية وأفاق بروز الديمقراطية وتعزيزها، فقد أصبح جليا أنه ليست هناك علاقة أحادية الاتجاه بين الثقافة السياسية وبين التحول إلى الديمقراطية، كما لم يعد مجديا النظر إلى الثقافة السياسية على انها المتغير الوحيد في تفسير عدم انتقال بعض المجتمعات إلى الديمقراطية، بل يجب النظر إليها على انها مجرد متغير واحد من ضمن متغيرات عدة قد تكون مسؤولة عن تأخر بعض المجتمعات في بناء نظم ديمقراطية مستقرة.

---

1 − G.Lowell Field, John Higley and Michael C. Burton, “National Elite Configurations and Transition to Democracy” in Eva Etzioni Halevy, ed. Classes and Elites in Democracy and Democratization: a collection of reading (New York: Garland Publishing, 1997) p. 183

2 - Terry Lynn Karl and Philippe C.Schmitter “Modes of Transition and the Emergence of Democracy in Latin America and Southern Europe” in Eva Etzioni –Halevy, ed. Classes and Elites in Democracy and Democratization (New York: Garland Publishing, 1977) p. 18

- **مراجع الدراسة:**

أولا: المراجع العربية

الكتب

1- عزمي بشارة ، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)

2- باسم الزبيدي، الثقافة السياسية الفلسطينية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية: 2003)

3- عبد الوهاب الأفندي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في: سمير المقدسي وإبراهيم البدوي، محرران (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)

4- صمويل هنتجتون ،صدام الحضارات ،ترجمة طلعت الشايب (القاهرة:إصدارات سطور، الطبعة الثانية، 1999)

5- فرانسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة :مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)

ثانيا: مراجع باللغة الإنجليزية

Books

1- Dankwart Rustow, Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model, in, Lisa Anderson (ed.), Transition to Democracy, (New York: Columbia University Press 1999).

2- G.Lowell Field, John Higley and Michael C. Burton, “National Elite Configurations and Transition to Democracy” in Eva Etzioni Halevy, ed. Classes and Elites in Democracy and Democratization: a collection of reading (New York: Garland Publishing, 1997)

3- Gabriel A. Almond and Sidny Verba. The Civic Culture: political attitudes and democracy in five nations. (Princeton: Princeton UP, 1963).

4- Gabriel A. Almond, intellectual history of the civic culture concept, in Gabriel A. Almond and Sidny Verba,eds., the civic culture revisited (Newbury Park,CA:Sage Publications,1989)

5- Hisham Sharabi, Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society, (Oxford: Oxford University Press, 1992)

6- Larry diamond ,political culture and democracy in developing countries (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1994)

7- Lucian W. Pye: Asian Power and Politics: The Cultural Dimensions of Authority (Cambridge, Massachusettes and London : The Belknap Press of Harvard University, 1985) n and John Booth, eds., Political Participation in Latin America: Volume 1, Citizen and State, (New York: Holmes and Meier, 1978)

8- Lucian. W. Pye. 'Introduction: Political Culture and Political Development.' In. Lucian W. Pye and Sydney Verba (eds.) Political Culture and Political Development (Princeton: Princeton University press, 1965)

9- Mainwaring, S., O'Donnell, G., and Valenzuela, J. (eds), Issues in Democratic Consolidation,(South Bend: University of Notre Dame Press, 1992)

10- Michael C. Hudson, the political culture approach to arab democratization the case for bringing it back in carefully, In, Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble,ed, Political Liberalization and Democratization in the Arab World, vol. 1: Theoretical Perspectives (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995)

11- Michael C. Hudson. Arab Politics: the Search for Legitimacy. (New Haven: Yale University Press, 1977)

12- O' Donnell, G. and Schmitter, P, Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies, (Vol,4), (Baltimore: Johns Hopkins University Press,1986)

13- O' Donnell, G., Schmitter, P. and Whitehead, L. (eds) Transitions from Authoritarian Rule Comparative Perspectives , (Vol.3), (Baltimore: Johns Hopkins University Press,1986)

14- Robert D. Putnam, Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy,(New Jersy: Princeton University Press, 1993)

15- Shain, Y. and Linz, J. (eds) Between States: Interim Governments and Democratic Transitions, (Cambridge: Cambridge University Press, 1995)

16- Terry Lynn Karl and Philippe C.Schmitter "Modes of Transition and the Emergence of Democracy in Latin America and Southern Europe" in Eva Etzioni –Halevy, ed. Classes and Elites in

Democracy and Democratization (New York: Garland Publishing, 1977)

Periodicals:

1- Abbas Kelidar , Review of Michael C. Hudson 'Arab Politics: The Search for Legitimacy' , International Journal of Middle East Studies, winter 1980

2- Baogang He, The National Identity Problem and Democratization: Rustow's Theory of Sequence, Government and Opposition: International Journal of Comparative Politics (London) , Vol. 36, No. 1, Winter 2001

3- Bernard Lewis, Freedom and Justice in the Modern Middle East, foreign affairs, May/June 2005

4- Eli Kedourie, Democracy and Arab Poltical Culture (London, Routledge, 1994) Reviewed by William B. Quandt, Foreign Affairs, Fall 1992

5- Fareed Zakaria, A Region at War with Its History, Time Magazine, April.16, 2012

6- Gabriel A. Almond. "Comparative Political Systems, *Journal of Politics,* 1956, *vol* 18

7- Karl W. Deutsch."Social Mobilization and Political Development. American Political Science Review September 1961